



تنبیه ذوی الافهام علی بطلان الحکم  
بنقض الدعوی بعد البراء العام  
لسیدی المرحوم السید الشریف  
محمد حابدين رحمه الله تعالى  
ونفعنا به  
۱۳۴۲



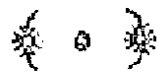
تنبیه ذوی الافهام علی بطلان الحکم  
بنقض الدعوی بعد الابرأ العام  
لسیدی المرحوم السید الشریف  
محمد مابدين رحمه الله تعالى  
ونفعنا به  
امین

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك الوهاب \* الهادي الى طريق الصواب \* والصلوة  
والسلام على النبي الاواب \* والآل والاصحاب \* ما غاب نجم وآب  
( و بعد ) فيقول الفقير محمد امين \* ابن عمر عابدين \* غفر الله تعالى له  
ولوآله \* ولن له حق عليه \* هذه رسالة سميتها تنبيه ذوي الافهام  
على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد البراء العام \* والداعي الى جمعها  
حادثة وقعت في عام احدي وخمسين بعد المائتين والالف في رجل  
يهودي اسمه روفائيل ادعى على وكيل ورثة رجل اسمه علي اذا بان  
المدعى كان عنده مبلغ دراهم معلومة ودبعة اورثة رجل اسمه ابراهيم  
افندي وان المدعى دفع ذلك المبلغ الى علي اذا ايدفعه الى ورثة ابراهيم  
افندي وان علي اذا مات ولم يدفع ذلك المبلغ فاجاب وكيل ورثة علي  
اذا بانكار ذلك وادعى علي روفائيل اليهودي بانك كنت ابرأت علي اذا  
ابراء عاما واثبت الوكيل البراء العام لدى الحاكم الشرعي ومنع الحاكم  
الشرعي المدعى من دعواه المذكورة وصرح له الحاكم الشرعي بانك  
ممنوع من هذه الدعوى والفقير كنت حاضرا بمجلس الحكم وقال لي  
اليهودي انا لم ابرئه ابراء عاما وانما قلت له ليس بيني وبينك اخذ ولا  
اعطاء فاجبه بان دعواك دفع المبلغ اليه اعطاء فهو داخل تحت اقرارك  
وبعد ثبوت البراء العام لا كلام ( ثم ) بعد مدة ادعى اليهودي علي  
الوكيل المذكور بان علي اذا كان اقر بعد البراء المذكور بان المبلغ باق في  
ذمته لورثة ابراهيم افندي واثبت اليهودي ذلك وكتب الحاكم الشرعي  
بذلك مراسلة وارسالها الى حفرة الوزير المصنف حكمدار بلاد الشام  
( ايده )

أيده الله تعالى بتوفيقه على الدوام ولم به شعث الاسلام وذلك لاجل  
تحصيل المبلغ من ورثة على اغا فصل لحضرة الوزير ايده الله تعالى  
شبهة في ذلك الاثبات بسبب الحكم السابق بمنع اليهودي من دعواه  
وبغيره من الاسباب \* التي اورثت لحضرتة الارتباب \* فارسل الى المراسلة  
للاستفتاء عن الحكم الصادر فيها (فاجبت) بان الحكم الثاني المذكور فيها  
غير واقع موقعه ثم طلب مني بيان ذلك فبينته ثم ارسل حضرة الوزير ايده  
الله تعالى بتوفيقه الجواب الى الحاكم الشرعي فادعى ان هذا الجواب غير  
صحيح وكتب بهض عبارات ظن انها تدل لما يقول وارسلها الى حضرة  
الوزير ايده الله تعالى فارسلها الى الفقير لطلب الجواب \* عما هو الحق  
والصواب \* ولما كان امر ولي الامر واجب الامثال \* بادرت الى ذلك بدون  
امهال ( فاقول ) وبخوله تعالى اجول \* لا بد اولاً من ذكر صورة المراسلة  
المذكورة ثم ذكر صورة جوابي الذي اجبت به ثم ذكر حاصل ماقاله  
الحاكم الشرعي ادام الله توفيقه لما برضى ( اما صورة المراسلة فممكنذا )  
معروض الداعي لدولتكم ادعى روفائيل الصراف على الشيخ حسن  
افندي الجعفري الوكيل الشرعي عن ورثة المرحوم علي اغا الترجمان بان  
المدعى في ج سنة ٤٧ دفع اعلى اغا الترجمان ٥٥١٥ ليوصولهم  
لورثة المرحوم ابراهيم افندي قاضي المدينة المنورة وان علي اغا حين  
ان كان متسلم طرابلس الشام في اثناء محرم سنة ٢٥٠ اقر بالمبلغ انه باق  
في ذمته لورثة ابراهيم افندي ومنذ ايام في اثناء الشهر الذي مضى  
ادعى علي المدعى احد ورثة ابراهيم افندي وقبض منه من اصل المبلغ  
١١٥٠ طالب المدعى عليه بالمبلغ من متروكات علي اغا المرقوم فسئل  
فاجاب بالانكار لذلك وذكر بان علي اغا قبل سفره من دمشق لطرابلس  
صدر بينه وبين المدعى ابراهيم عام واعترف المدعى لدى الحاكم من مدة  
ثلاثة اشهر بكونه ابراً ذمة علي اغا قبل سفره فعرفناه ان ذلك لا يفيد  
لان في ذلك التاريخ ما كانت ورثة ابراهيم افندي ادعت بشيء وان ذلك

المبلغ من حقوق الورثة لا يملكه المدعى ولا يسرى اقراره به ولا البراء عنه  
 لانسيا اقرار على اضا بالمبلغ لورثة ابراهيم افندى وبنائه في ذمته في  
 التاريخ مؤخر عن تاريخ البراء الذي ادعى به فذلك دفع ويلزم اثباته  
 وطلب من المدعى بيته باقرار على اضا في التاريخ المرقوم فثبت اقرار على  
 اضا الترجان في محرم سنة ٥٠ بالمبلغ بذمته لورثة ابراهيم افندى بشهادة  
 شاهدين مشمولين بالتركية الشرعية وثبت على ورثة على اضا الترجان  
 ٥٥١٥ لورثة ابراهيم افندى والمدعى والامر اليكم وحرر في غرة  
 ذا سنة ١٢٥١ وفي ذيل هذه المراسلة ختم الحاكم الشرعى ( فمذه )  
 صورة المراسلة ولم يذكر فيها حكمه الاول على المدعى قبل هذه الدعوى  
 الثانية بنحو ثلاثة اشهر فان وكيل ورثة على اضا اجاب المدعى بانه ابرأ  
 المورث قبل سفره الى طرابلس الشام ابراء عاما وكتب الحاكم الشرعى  
 الى الفقير صورة هذه الدعوى لا كتب له جوابها فكتبت له انه اذا ثبت  
 البراء العام لا تسمع دعوى روفائيل على الوكيل بدفعه المبلغ للمورث لانه  
 يدعى عليه دفع ذلك بطريق الامانة والبراء العام يشمل الامانة هذا  
 معنى ما كتبه وليس في ذهني نفس الالفاظ المكتوبة ثم اتفق اني كنت  
 في مجلس الحاكم الشرعى المذكور بعد ايام فتوقف فيما كتبه له واراني  
 عبارة من الخائنة ظن انها تخالف ذلك فذكرت له انه لا مخالفة فقال  
 للمدعى ثبت عليك البراء العام ومنعه من دعواه المذكورة وامر ترجمانه  
 بقبض المحصول منه ثم بعد نحو ثلاثة اشهر رجع المدعى الى الحاكم  
 الشرعى وقال عندي بيته على اقرار على اضا بان ذلك المبلغ باق في  
 ذمته لورثة ابراهيم افندى فسمع دعواه الثانية واثبت له المبلغ وجعل  
 هذه الدعوى الثانية دفعا للدعوى الاولى كما ذكره في المراسلة المرقومة  
 ولا ادري لاي شئ سكت عن التصريح بالحكم الاول ( واما صورة جوابي )  
 عن المراسلة فهكذا الذي ظهر لنا بعد التأمل في هذه المراسلة ان الحكم  
 الصادر فيها غير واقع وموقعه لامور \* منها ان روفائيل ادعى انه سلم المال  
 ( امل )



لعلى اذا ايدفعه لورثة ابراهيم افندى فصصار على اذا مودعا ولا تسمع  
الدعوى بالوديعة بعد الابرأ العام الشامل لكل الدعاوى \* ومنها استناد  
روفأيل الى اقرار على اذا عند الشاهدين ببقاء المبلغ لورثة ابراهيم  
افندى فهذا اقرار للورثة فتكون المطالبة ائهم لا لروفأيل لانه لم يقر  
ببقاء المبلغ لروفأيل حتى يدعى به روفأيل \* ومنها ان ورثة ابراهيم افندى  
اذا اخذوا المبلغ من روفأيل لا يثبت له الرجوع به على ورثة على اذا لان  
الدعوى بعد البراء العام لا تصح الا بشئ حادث بعده وهذا المال الذى  
يدعيه روفأيل على الورثة يدعى انه دفعه له فى ج سنة ٤٧ وهذا الدفع  
سابق على تاريخ البراء فهو داخل تحت البراء فلا تسمع الدعوى به  
وكون على اذا اقر به لا يرفع المدعى اما اولا فلانه لم يقر به للمدعى بل اقر  
به لورثة ابراهيم افندى واما ثانيا فلانه لو كان اقر به للمدعى يكون اقر  
بشئ سابق على البراء فهو داخل فى عموم البراء فلا تسمع دعواه  
به على كل حال \* والله تعالى اعلم بحقائق الاحوال \* فهذا ماظهر لى انتهى  
( واما ما قاله ) الحاكم الشرعى \* وفقه مولاى لما يرضى \* فذلك اعتراضه على  
جوابى فى مواضع ( فيها ) اعتراضه على قولى فصصار على اذا  
مودعا الخ فقال الودائع تحفظ باعيانها ولا يصح البراء من الاعيان فلا  
يصح البراء عن الوديعة قال فى البرازية والبراء متى لاقى عبدا لا يصح  
فصصار وجوده وعدمه بمنزلة وان هذا الاصل فروع كثيرة منها ما فى  
قاضيخان اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما بان اقرانه قبض تركته والده  
ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى فى يد الوصى شيئا وبرهن قبل  
ثم نقل نحوه عن بحجة الفتاوى بالغة التركية ثم قال وكتب الفتاوى مشهورة  
ياشال هذه المسائل ففعل هذا المفتى المخطئ عن هذا الاصل والفروقات  
وما تفكر بان الوديعة عين محفوظة وبالخصوص اذا اقر بعد البراء ببقائه  
عنده وحكم بان لا تسمع الدعوى بالوديعة بعد البراء على زعمه بان لفظ  
البراء اذا صدر بشئ كل الدعاوى واقوال الفقهاء على خلافه كما

علمت فخطأ حكم الشرع بهذا الزعم الفاسد واخطأ انتهى كلامه عفا  
الله عنا وعنه ( واذول ) هذا الكلام يقضى منه الجب ( اما اولاً )  
فلانه ناقض به حكمه السابق فانه حكم على اليهودى بعدم سماع دعواه  
بسبب البراء العام وكنت حاضراً في مجلس حكمه ومنعه من مطالبة ورثة  
على اغا بالمبلغ المدعى به فاذا كان ذلك البراء لا يشمل الوديعه التي زعمها  
اليهودى فكيف سماع له الاقدام على هذا الحكم وهو يعتقد ان البراء  
العام لا يشمل الاعيان وان اقوال الفقهاء على خلاف ذلك ( واما ثانياً )  
فلان ما ادعى انه خطأ وانه زعم فاسد فهو غير صحيح فبالزم عليه تخطئة  
عامه الفقهاء فانهم اتفقوا على ان البراء العام يشمل الاعيان وغيرها  
وما ذكره من فرع الخاتمة فهو خارج عن القاعدة نصوا على  
استثنائه منها لانه استحسانية كما ستعرفه وما ذكره من ان البراء عن  
الاعيان باطل فذاك في البراء المقيد بها كما او قال ابرأئك عن هذه الدار  
او هذا العبد وحادثتنا ليست من هذا القبيل لان الذي ثبت عند الحاكم  
ان اليهودى ابرأ على اغا ابراء عاماً فلذلك منعه من دعواه دفع المال  
( ولا بد ) من اثبات ما قلناه بالقول الصحيحة \* والادلة الصريحة  
حتى لا يبقى اطاعن كلام \* وترفع الشبهة والاهام \* ولتذكر اولاً البراء  
عن الاعيان \* وما فيه من التفصيل والبيان \* ثم تذكر البراء العام  
الذى هو المقصود في هذا المقام \* ثم تذكر الفرع المار عن قاضى  
خان \* وانه مستثنى من القاعدة بطريق الاستحسان ( قال ) فى الاشبهاء  
والنظائر لا يصح البراء عن الاعيان والبراء عن دعواهما صحيح فلو  
قال ابرأئك عن دعوى هذه العين صحح البراء فلا تسمع دعواه بها  
بعده الخ ما ذكره فى القول فى الدين ( وقال ) فى الخاتمة البراء عن  
العين المقصودة ابراء عن ضمانها وتصب امانة فى يد الغاصب وقال زفر  
لا يصح البراء وتبقى مضمونة واو كانت العين مستهلكة صحح البراء وبرئ  
من ضمان قيمتها ( وقال ) فى جامع الفصولين واو قال برئت من  
( دعواى )

دعوى فى هذه الدار لا يبقى له حق فيها وكذا لو قال برئت من هذا  
 القن ببقى القن وديعة عنده ويبرأ من ضمانه ( وقال ) فى الخلاصة اقام  
 البينة على ابرائه عن المصوب لا يكون ابرأ عن قيمة المصوب وانما هو  
 ابراء عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه  
 لا قيمته فكان ابراء عما ليس بواجب انتهى ( قلت ) يعنى لما كان الواجب  
 حال قيام المصوب هو رد عينه لا ضمان قيمته كان الابراء ابراء عن  
 ضمان الرد لانه الواجب الآن فلو هلك بلا تعد لا يضمن لان الرد لم يبق  
 واجبا عليه بل صار بمنزلة الوديعة بخلاف ما لو منه بعد الطلب فهلك  
 او استهلكه ضمن لانه لم يبرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء ( وقال )  
 فى الاشباه فقواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكا له بالابراء  
 والا فلا ابراء منها لسقوط الضمان صحيح او يحتمل على الامانة ( وقال )  
 فى الدر المنقى شرح المتن قواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه ان  
 العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه يبقى على دعواه بل تسقط فى  
 الحكم كالصلح على بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه فى الحكم لافى  
 الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستانى والبرجندى وغيرهما واما  
 الابراء من دعوى الاعيان فصحيح انتهى ( ومثله ) فى حواشى الاشباه  
 للدعوى عن حواشى صدر الشريعة للعقيد ( قلت ) وحاصله ان  
 الابراء عن نفس الاعيان باطل ديانة فلا تبرأ به الذمة وصحيح قضاء فلا  
 تسمع الدعوى عليه بخلاف الابراء من دعواها فهو صحيح مطلقا فلا  
 فرق فى القضاء بين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيث لا تسمع  
 الدعوى بعده على الشخص المبرأ ( وقام ) تقرير هذه المسئلة فى رسالتنا  
 المسماة اعلام الاعلام فى احكام الابراء العام ( وبما ) قررنا ظهر لك ان  
 قواهم الابراء عن الاعيان لا يصح ليس على اطلاقه وظهر لك وجهه  
 دخول الاعيان فى الابراء العام لان الابراء العام يشمل الاعيان والدعوى  
 وقد علمت ان الابراء من دعواها صحيح ( وانذكر ) لك كلامهم فى



البراء العام فنقول ( قال ) في العمادية عن الخاتبة اتفقت الروايات على ان المدعى او قال لادعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه عليه الا في حق حادث بعد البراءة انتهى ( فانظر )  
رحمك الله كيف عبر بانفاق الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعد البراءة  
النام الا بشئ حادث وبه تعلم الزعم الفاسد من الصحيح \* وتعلم من ارتكب  
الخطأ الصريح ( وقال ) في المحيط من باب الاقرار بالبراءة وغيرها ولو  
اقر انه لاحق له قبل فلان يجوز و برى من كل قليل وكثير ودين ووديعة  
وكفالة وحمد وسسرفة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لي نكرة في النفي  
والشك في النفي ثم وقوله لاحق لي يتناول سائر الحقوق المالية وغيرها  
( ثم قال ) وكذا لو قال فلان برى من حق فهو برى عن الحقوق  
كلها لانه جملة بريئة عن حق واحد منكر ولا تتصور البراءة عن حق واحد  
منكر الا بعد البراءة عن الكل فصار عاما من هذا الوجه الى اخر كلامه  
( وقال ) في الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا  
اللفظ كل عين ودين وكل كفالة او اجارة او جنابة او حدة انتهى ( وقال )  
في البحر قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين  
ودين وكل كفالة او جنابة او اجارة او حدة الخ ( وقال ) العلامة ابن  
نجيم في رسالته في البراءة ناقلا عن الاصل للامام محمد من كتاب الاقرار  
لاحق له قبل فلان فليس له ان يدعى حدا ولا قصاصا ولا ارشانا ولا  
كفالة بنفس ولا مال ولا دينا ولا وديعة ولا عارية ولا مضاربة ولا  
مشاركة ولا ميراثا ولا دارا ولا ارضا ولا عبدا ولا امة ولا شياً من  
الاشياء ولا عرضا ولا غيره الا شئنا حدث بعد البراءة انتهى ( وقال )  
في القنية لو قال لاتعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول  
الديون والاعيان ( وفيها ) ايضا لو قال ليس لي معه امر شمرعي  
يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال لادعوى لي عليك اليوم ليس  
له ان يدعى بعد اليوم ( وقال ) في الاشباه لا تسمع الدعوى بعد البراءة  
( العام )

العام الاضمان الدرك وما اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما بان اقرانه  
قبض تركة والده ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى  
شبهًا من تركة ابيه وبرهن بقبل ثم ذكر مسئلتين اخريتين ( فانظر ) رحك  
الله تعالى الى هذه النقول \* عن الأئمة الفحول \* التي لا يعتري صوارمها  
فلول \* ولأثوابها افول \* كيف صرحت بان البراء العام لا تسمع بعده  
الدعوى بدني ولا عين ولا وديعة ولا غيرها \* فكيف يعترض على من  
افتي بقولهم بانه مخطي وانه ذوزعم فاسد وان اقوال الفقهاء على خلافة  
مع اننا لم نرا احدا خالف كلامهم \* سوى من لم يفهم مرامهم ( وانظر )  
عبارة الاشياء كيف ذكر مسألة قاضي خان المارة على وجه الاستثناء  
من قاعدة البراء العام حيث صحح هنا دعوى الوارث على الوصى بعد  
إبراءه اياه البراء العام وقد تحير العلماء الاعلام في وجه استثنائها وذكروا  
له طرقا احسنها ما قاله شيخ الاسلام القاضي عبد البر ابن التيمية في  
شرحه على المنظومة الوهبانية انه انما تسمع دعوى الوارث على الوصى  
استحسانا لا قياسا لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده لقيام  
الجهل بمعرفة مال والده على جهة التفصيل والتحرير بخلاف ما اذا كان  
مثل هذا الاشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه  
هنا فتأمل له انتهى ( ونقل ) هذا الجواب السيد الحموي في حاشية الاشياء  
واقره واراد تضاهيه وبمثله اجاب الشيخ خير الدين الرملي \* وتام الكلام  
على ذلك مع الجواب عن بقية المسائل المستثناة في الاشياء ذكرناه في  
رسالتنا اعلام الاعلام ( فقد ) ظهر لك ان ما افتينا به هو الحق  
والصواب \* بلا شك ولا ارتباب \* لانه الموافق للنقول في عامة كتب  
الاصحاب \* كما لا يخفى على اولى الالباب وان مسألة قاضي خان لا ترد على  
ذلك لانها مستثناة \* ولا تقاس عليها مسئلتان بلا اشتباه \* لانها خارجة  
عن القياس \* وما خرج عن القياس فغيره عليه لا يقاس \* على ان  
القياس لا يسوغ لغير المجتهدين \* من العلماء المتقدمين \* فكيف يجوز

لاحد منا ان يجاسر على رد كلامهم \* وترك تعظيمهم واحترامهم ( فان )  
 قال المعترض ان الحادثة ليس فيها ابراء عام ( فنقول ) له ان البينة قد قامت  
 لديك بان المدعى ابرأ ابراء عاما وقد حكمت انت بذلك وسمعت المدعى  
 من دعواه الوديعة فكيف نقضت حكمك الاول واثبت له الرجوع \* على  
 ورثة على افا بلا سند مشروع \* بل بمجرد ما ثبت عندك ثانيا من قول  
 على افا ان المبلغ الذي قدره كذا باق عندى لورثة ابراهيم افندى فان  
 هذا الاقرار صادر من على افا في طرابلس الشام على ما زعمه المدعى  
 وشهوده لاني مجلس المختصة حتى يكون شبهة في الاعتراف بتبعض ذلك  
 المبلغ من المدعى بل هو اقرار مبتدأ في غيبة المدعى بان المبلغ الذي قدره  
 كذا باق في ذمتى لورثة ابراهيم افندى فلهذا اقرار لورثة المذكورين  
 بذلك المبلغ فدعوى روفائيل الآن انى دفعت ذلك المبلغ لعلى افا لا تثبت  
 بمجرد اعتراف على افا في طرابلس بما شهدت به الشهود ان لا يلزم من  
 قول على افا ذلك المبلغ في ذمتى لورثة ابراهيم افندى ان يكون هو  
 المبلغ الذى ادعى المدعى الآن انه اودعه عند على افا ولا دلالة لذلك  
 عليه بوجه من وجوه الدلالات لا شرعا ولا عقلا ولا عادة نعم لو كانت  
 الدعوى قائمة وادعى روفائيل على على افا بانى دفعت اليك مبلغ  
 كذا اتوصله الى ورثة ابراهيم افندى فقال فى جوابه هو باق فى  
 ذمتى لورثة ابراهيم افندى يكون فى العادة اعترافا بدعوى المدعى انه  
 دفع له هذا المبلغ لان السؤال معاد فى الجواب اما مجرد سماع  
 الشاهدين اقرار على افا فى بلدة اخرى بانه باق فى ذمتى لورثة فلان  
 مبلغ كذا من الدراهم لا يكون اعترافا بدعوى اليهودى على ورثته بانى  
 دفعت اليه كذا ليوصله الى ورثة فلان فهذا ما كتبه فى الجواب  
 من المراسلة ان هذا اقرار لورثة ابراهيم افندى فتكون المطالبة  
 لهم لاروفائيل اليهودى وهذا كله مع قطع النظر عن ثبوت ابراء  
 العام واما بعد ثبوته فلا كلام لانك قد سمعت ان ابراء العام  
 ( لا تسمع )

لا تسمع بعده الدعوى الا بشئ حادث وهنا لم يحدث للدعى شئ اصلا  
 لما سمعت من ان هذا الاقرار للورثة لاله ( ومما اعترض به ) الحاكم  
 الشرعى ان قولى تكون المطالبة لهم لا لروفايل مخالف لما قال فى البداية  
 ومن اودع رجلا ودية فاودعها الرجل بلا اذن المودع الاول عند اخر  
 غير عياله فملك فله اى للمودع الاول ان يضمن الرجل وليس له ان  
 يؤخذ الاخر وهذا عند ابى حنيفة وقال له ان يضمن ايها شاء انتهى  
 قال فقول المفتى بكون المطالبة للورثة خلاف قول ابى حنيفة وان بنيانا  
 الكلام على قول الامامين تكون الورثة مخيرة فاذا اختار الورثة تضمين  
 اليهودى فلم لا يجوز رجوع اليهودى على المودع الثانى بعد كونه ضامنا  
 واداه باهر الشرع الشريف وانتقل هذا المال الى اليهودى واما ابراهمه  
 فقد عرفت انه غير مانع من الدعوى واقاراه لورثة ابراهيم افنسدى  
 اقرار بعين هذا المال الذى ضمنوه اليهودى على ان كتب المذهب مملوءة  
 بهذه المسائل فيالت شعري بما ذا يتجاسر المفتى على التفوه بهذه الالفاظ  
 المخالفة لاقوال الائمة تجاوز الله عنه انتهى ( اقول ) هذا المعتبر  
 معذور فى هذا الكلام لانه بناء على ما فهمه من ان اقرار على اخا لورثة  
 ابراهيم افنسدى اقرار بانه ودية عنده لروفايل وقد علمت انه لادلالة  
 له على ذلك لاعقلا ولا شسرا ولا عادة والا لزم ان كل من اقر بمال  
 لزيد ان يأتى رجل اخر ويقول انا اودعت عندك هذا المال لتدفعه لزيد  
 وان زيدا اخذ منى هذا المال فثبت لى ان ارجع به عليك لكونك اقررت  
 بان المال لزيد ولا يخفى ان هذا الكلام \* لا يقول به احد ممن له ادنى  
 امام \* بمسائل الاحكام \* وحاشى الله ان تكون كتب المذهب مملوءة  
 بهذه المسائل \* التى لا يقول بها عالم ولا جاهل \* فكيف يتجاسر على  
 الحكم بما يخالف اقوال الائمة \* بل سائر الامة \* واما ما نقله عن البناية  
 فهو حق لا شبهة فيه \* ولكن لا مناسبة لنقله فى هذه الحادثة كما لا يخفى  
 على نبيه \* لعدم ثبوت الاستدعاء \* بوجه من الوجوه الصحيحة بلا

نزاع ( ومما اعترض به ) ان قولى فى الجواب ان ورثة ابراهيم افندى  
اذا اخذوا المبلغ لا يثبت له الرجوع به الخ فقال ان منشأه عدم التفكير  
فى ان الدعوى لا تصح الا بحق حادث والتضمن هو الحق الحادث لان  
روفايل وقت دفعه المبلغ لعلى اذا ما كان هذا المبلغ مفع به بل كان حق  
ورثة ابراهيم افندى فلما اخذ الورثة حقهم من اليهودى بالتضمن بدفعه  
بغير امرهم حدث له حق عند لعلى اذا وان كان تاريخ الدفع سابقا على  
تاريخ البراء الا ترى ان المدينون اذا احال دائنه بدينه على رجل وقبيل  
كل واحد من المحتال والمحتال عليه الحوالة وبراء المحتال ذمة المحيل ابراء  
عاما ثم تحقق التوى يرجع على المحيل ولا يمنع البراء العام وهذا  
مشهور ومعمول به بلا خلاف ولا اختلاف الى آخر ما قال ( اقول )  
وهذا الكلام ايضا من جنس ما قبله مبنى على ما فهمه وحكم به من  
ثبوت الوديعة لروفايل عند لعلى اذا بمجرد اقراره المذكور وقد علمت بطلانه  
فان روفايل اذا ضمنه ورثة ابراهيم افندى ذلك المبلغ لاعترافة بانه دفعه  
لعلى اذا بلا اذنهم كيف يسوغ له الرجوع به على ورثة لعلى اذا بمجرد  
اعترافة بانه دفع المبلغ لعلى اذا ولا سيما بعد ثبوت ابرائه العام ولم يثبت كون لعلى  
اذا قبض المبلغ من روفايل وانما ثبت ان لعلى اذا اقر لورثة ابراهيم افندى  
بمبلغ كذا من الدراهم ( على ) ان ذلك الاقرار لم يثبت حقيقة لان  
لعلى اذا اقر به لورثة ابراهيم افندى فلا بد من دعواهم عليه به واما  
روفايل فهو اجنبى فى هذه الدعوى ودعواه انه دفع المبلغ لعلى اذا غير  
مسموعة بعد ثبوت البراء العام فاذا كان ممنوعا من دعوى الدفع  
المذكور كيف يتأني له اثبات ان لعلى اذا اقر لورثة ابراهيم افندى  
وليس وكلا عنهم ولا خصما بوجه من الوجوه مع انهم لم يدعوا  
بهذا الاقرار على ورثة لعلى اذا ولا وكلوا احدا بهذه الدعوى بل ادعوا  
به على روفايل فكيف تسمع دعوى روفايل بها والحال انه لا يمكنه  
اثبات مقصوده بها فقد علم ان هذه البيضة التى شهدت باقرار لعلى اذا  
( باطالة )

باطلة لم يثبت بها حق لاحد اعدم الخصم الشرعي فالحكم بها ايضا  
باطل لما هو مقرر من ان الحكم لا بد ان يكون بعد حادثة من خصم  
حاضر على مثله فاذا كان كذلك فكيف يصح ان يقال ان روفائيل بعد  
تضمن ورثة ابراهيم افسدى اياه ذلك المبلغ ثبت له حق حادث بعد  
البراء العام فلا يمتنع البراء العام من دعواه به فإين الحق واين المستحق  
ما هذا الاشتباه ولا حول ولا قوة الا بالله ( واما ) ما ذكره من مسألة  
الحوالة وقوله ان هذا مشهور ومعقول به فهو صحيح وليكن قوله بلا  
خلاف ولا اختلاف غير صحيح لما في البرازية وغيرها من ان الحوالة  
نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه عند ابي يوسف وقال  
محمد هي نقل المطالبة وثمرته فيما اذا ابرأ المحال المحيل عن الدين لا يصح  
عند ابي يوسف لانتقال الدين وصح عند محمد انتهى ولا يخفى ان المعتمد  
قول ابي يوسف مثنى عليه في الكنز وغيره وصححه اصحاب الشرح  
فيكون المعتمد ان البراء المذكور غير صحيح ويكون وجوده كعدمه وهذا  
اذا كان البراء عن نفس مال الحوالة فكذا اذا كان البراء عاماً فيصح  
الرجوع بالمال عند تحقق التوى اعدم صحة البراء عنه واما على قول محمد  
بصحة البراء فقتضاه انه لا رجوع له بعد التوى ولا قبله لان مقتضى  
صحة البراء ان تبرأ منه ذمة المحيل لقول محمد ببقاء الدين في ذمته فقد  
صادق البراء ذمة مشغولة بالدين فيسقط فلا يثبت للمحتمل الرجوع  
به فكيف يصح ان يقال بلا خلاف ولا اختلاف مع ان كثيراً من  
العلماء رجح قول محمد بل الرجوع مبنى على قول ابي يوسف المعتمد \* ثم  
هذا عند اعتراف الخصمين بالحوالة كما لا يخفى اما اذا انكر الحوالة اصلاً  
فلا تسمع دعوى المحال بشئ بعد البراء العام لا حوالة ولا ديناً ولا  
رجوعاً بدين ولا شك ان مسئلتنا كذلك لان الوديعه غير معترف بها  
فالدعوى بها غير مسموعة بعد البراء العام كما قررناه فكيف تقاس على  
مسئلة الحوالة المعترف بها ويقال انه ثبت الرجوع بما قبل البراء العام

( ومما ) اعترض به على قول في آخر الجواب وانما ثانيا فلأنه لو كان اقرب به للمدعى يكون اقرار بشئ سابق على البراء فهو داخل في عموم البراء فلا تسمع دعواه به فتأمل ان الفقهاء قالوا ان الاقرار بعد البراء صحيح الخ ( افول ) ومرادى بذلك ان على انا لو قال ان المبلغ الذى قدره كذا باق في ذمتى لروفايل لا ينفعه هذا الاقرار في دعواه المذكورة لان روفايل يدعى بما ل اودعه عند على انا ليس له اصحابه وهم ورثة ابراهيم افندى والذى اقربه على انا حال في ذمتى لروفايل وهو لم يدع بذلك بل ادعى ودبعة سابقة على البراء العام فلا تسمع دعواه بها نعم في دلالة العبارة على هذا المعنى خفاء ولكن هذا الجواب غير محتاج اليه لان الواقع ان على انا اقر لورثة ابراهيم افندى لا لروفايل وقد علمت ان روفايل ليس خصما في اثبات هذا المبلغ المقرب له للورثة المذكورين وان دعواه به غير صحيحة لكونه فضوليا في الدعوى لان المقر لهم لم يدعوا به على ورثة المقر ولم يוכלوا المدعى بالدعوى بل ادعوا عليه ان لهم عنده ودبعة فاقر بها وادعى انه دفعها له على انا فضمنوه الودبعة باقراره المذكور ولا شك ان الاقرار حجة قاصرة على المقر ولم تصح مند الدعوى على ورثة على انا بتسليم الودبعة اليه للبراء العام الصادر منه اعلى انا لدى بيعة شرعية ولا سيما وقد حكم به الحاكم الشرعى ومنع روفايل من دعواه الودبعة فلا تسمع دعواه ثانيا ( قال في الاشياء ) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى المالك من المدعى او الناج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء انتهى ولا شك ان دعواه الثانية ليست بواحدة مما ذكر بل هي دعوى باطلة غير مرضية \* لاصحة لها بوجه من الوجوه الشرعية كما قرناه \* واوضحناه وحررناه \* واذا كانت هذه الدعوى من المقضى عليه باطلة كيف يسوغ سماعها وقبل \* فضلا عن الحكم بها ونقض ( الحاكم )

الحكم الاول \* فقد ظهر ظهور الشمس \* بلا انقضاء ولا افس \* ان  
الحكم الثاني غير صحيح \* كما دل عليه النقل الصحيح \* الذي لا شبهة  
فيه \* ولا مطعن يمتريه \* والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب \* واليه المرجع  
والعاقبة \* وقد نجرت هذه المقالة الجليلة \* في اوقات قليلة \* ليلة  
الخميس السابع من ذي الحجة الحرام الذي هو ختام عام سنة احدى  
وخمسين ومائتين والالف \* من هجرة من تم به الالف \* وزال به الشقاق  
والخلاف \* صلى الله تعالى عليه وعلى اله الكرام \* واصحابه العظام  
الذين رجو بائعهم حسن الختام

طبعت في دمشق الشام في مطبعة مجلس المعارف وصحيفة على نسخة  
مؤلفها رحمه الله تعالى بتصحيح الفقير الى الخير عابدين عفي عنه  
في ٢٢ رجب سنة ١٣٠١









